جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

عنوان البحث

توطين مبادئ الاقتصاد الأخضر ودورها في الحد من المخاطر والأزمات

(دراسة حالة: ملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر)

Localizing the principles of the green economy and their role in reducing risks and crises

(Case Study: Green Economy Forum in Egypt)

إعداد

ريهام سامي محمد عوض عليوه

إشراف

د.إيمان محمد منجي

لاستكمال متطلبات

"الحصول علي درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

فهرس البحث

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث	
مقدمة	2-1
مشكلة البحث	2
أهداف البحث	2
أهمية البحث	3
تساؤلات البحث	3
الدراسات السابقة	8-5
الفصل الثاني: دراسة حالة لملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر	
أولا: نبذة عن الملتقي	9
ثانيا: المنظمون	10
ثالثا: أهداف الملتقي	11
رابعا: المخرجات	12-11
خامسا: توصيات الملتقي	12
سادسا: التحليل الإحصائي للأطراف المعنية المشاركة	17-13
الفصل الثالث: النتائج المستخلصة	
أهم نتائج البحث	26-18
مقترحات البحث	28-27
التوصيات	29
الخاتمة	30
قائمة المصادر و المراجع	
أولا: المراجع العربية	31
ثانيا: المراجع الأجنبية	32

فهرس الأشكال والرسوم البيانية والإحصائية

شكل رقم	الموضوع	الصفحة
(1)	أنواع الجهات المعنية بالتنمية الخضراء المشاركة – بالأعداد	13
(2)	أنواع الجهات المعنية بالتنمية الخضراء المشاركة – بالنسبة المئوية	13
(3)	تصنيف القطاعات المساهمة والمهتمة – بالنسبة المئوية	14
(4)	تصنيف القطاعات المساهمة والمهتمة – بالأعداد	15
(5)	تمثيل مستويات الإدارة من الجهات المشاركة	16
(6)	مقارنة لتطور أشكال الجهات والأطراف المعنية بالاقتصاد الأخضر من خلال ملتقي الاقتصاد الأخضر لعامي 2019 و2021	17

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

مقدمة البحث:

فى ظل الوعى المتزايد بأهمية التنمية المستدامة و ضرورة تحولها من التبنى للتطبيق وأن تكون أهداف التنمية المستدامة عبارة عن استراتيجيات تحويلية تغير مسار الدول إلى الأفضل و فى إطار المراجعات المستمرة لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إعلانها دوليا ظهر بقوة مفهوم أهداف التنمية المستدامة و ضرورة أن تلبى تلك الأهداف احتياجات الواقع المحلى للدول الأمر الذى جعل عملية توطين الأهداف هى محور إعداد الاستراتيجيات طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل للدول التى ترغب فى تحقيق تنمية مستدامة فعلية. ولكن نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي و استجابة لأزمات متعددة مثل أنهيار الأسواق، الأزمات المالية والأقتصادية، ارتفاع أسعار الغذاء، التغيرات المناخية، و الندرة الموارد الطبيعية، كان لابد من ظهور حلول بديل أكثر قوة و تركيزا علي الجوانب المرتبطة ببقاء الحياة علي كوكب الأرض.

من هنا تطورت منهجيات و أدوات عديدة منها للتكيف والحد من الأزمات والمخاطر والتحول نحو الاقتصاد الأخضر كأحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، و خاصتا من بعد أزمة كوفيد 19 و ما تبعها من آثار سلبية حادة علي المجتمع المحلي و الدولي بأكمله و بدأ الاهتمام و التوجه نحو مبادئ الاقتصاد الأخضر بإعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة لتحقيق نمو مستدام و الحفاظ علي الموار الطبيعية و مواجهة استنزافها، فكانت البداية من قمة الأرض ريو دي جانيرو – Rio's Earth summit و تلاها العديد من المؤتمرات و الاتفاقيات التي انبثقت منها آفاق و تطلعات جديدة تتناسب مع حجم التحديات الجديدة و طبيعتها المختلفة.

حرصت مصر مؤخرا علي مواكبة الركب في تبني العديد من الممارسات و تحديث السياسات التي تعزز من نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر و دمج معايير الاستدامة البيئية ضمن خطط التنمية و الخطط الاستثمارية، حيث استهدفت الحكومة أن تلتزم 30% من مشروعات الخطة الاستثمارية بالمعايير البيئية و يتجلي ذلك في عدد المشروعات الخضراء المدرجة في خطة العام المالي 21/20 و التي بلغت 691 مشروعا بإجمالي 447.3 مليار جنيه و تم رصد 15% من إجمالي الاستثمارات بالموازنة العامة لتلك المشروعات في المجالات المختلفة. و يأتي ذلك لمواجهة المخاطر و التحديات المستقبلية التي تواجه مصر من التغيرات المناخية، الأمن الغذائي، الأمن المائي، ضمان الاستقرار الاقتصادي، مشكلات الصحة العامة، ضمان الإتاحة التكنولوجية و الحفاظ على التنوع البيولوجي.

و يتناول البحث عدد من النقاط الهامة مثل المفاهيم العالمية للتوطين ومبادئ الاقتصاد الأخضر، وأهمية التحول من أنماط التنمية التقليدية إلي أنماط أكثر إستدامة وتأثير تبني استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر علي تنافسية الدولة و مرونتها و قدرتها علي مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية ، بالإضافة إلي ظاهرة التغير المناخي وخطوات مصر الجادة في التكيف كوسيلة لتعزيز التحول الأخضر والحد من تلك المخاطر والآثار الناجمة عنها، واستعراض تجارب ومحاولات لبعض الدول ونظرة علي فرص الاستثمار الممكنة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الحيوية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تصاحبها آثار بيئية نظيفة غير ضارة و آثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي.

و من هنا يتجه البحث من خلال البحث الوصفي التحليلي إلي الوصول لصورة تعكس الوضع الحالي ومدي استجابة الواقع المصري والأطراف المعنية لعملية التوطين والتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الإطلاع علي بعض الدراسات والمرجعيات الأدبية ودراسة حالة لملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر، تأتى أهمية ذلك البحث فى ظل ندرة الدراسات العلمية التى تتناول عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، و أيضا وجود فجوة تطبيقية بين الواقع و ما يجب الإسراع للقيام به من التحول لتحقيق التعافي الأخضر. إضافة إلى توقيت عرضه الذى يتواكب مع تحديث الاسترتيجية المصرية للتنمية المستدامة و استعداد جمهورية مصر العربية إلى البدء فى الاتفاقيات الدولية للتحول الأخضر و مواجهة آثار التغير المناخي في القمة العالمية للتغير المناخي COP 26 و استعدادات مصر لإستضافة الدورة القادمة COP 27.

المشكلة البحثية :

وجود فجوة بين الواقع والنظريات وعدم وجود تصور لمدي سرعة وحقيقة استجابة الأطراف المعنية بالتنمية بالتحرك واتخاذ خطوات توعوية وتنفيذية جادة تجاه التوطين وتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر، ذلك في ظل تزايد التهديدات البيئية المتسارعة والمشكلات الاجتماعية وعدم استقرار الاقتصاد بشكل يضمن استمرارية العديد من الدول وكذلك الموارد الأمر الذي سينعكس بالضرورة علي استمرارية الحياة علي كوكب الأرض والفرص المتاحة للأجيال القادمة، أصبحت تسعي الحكومات الوطنية وكافة أطراف المجتمع لتوطين أهداف التنمية المستدامة والتشارك وإعداد الخطط طويلة المدى واتختذ خطوات جادة لتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر ودمجها بالخطط التنموية والاستثمارية للتكيف والحد من الأزمات والمخاطر.

أهداف البحث:

- إبراز دور الاقتصاد الأخضر و أثره علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رصد التحديات و العوائق التي تواجه التوطين وتطبيق الاقتصاد الأخضر.
- وضع إطار لخارطة الطريق لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الاقتصاد الأخضر.
- عرض مجهودات الحكومة المصرية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من أجل إحداث تنمية مستدامة.
- استعراض تصور لمدي استجابة السوق المصري وتطوره في تبني التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاسترشاد بدراسة حالة لملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في ظل ندرة الدراسات العلمية المتخصصة وخاصتا المحلية التي تتناول عملية توطين أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الاقتصاد الأخضر، إضافة إلي حداثة الاهتمام بهذا المفهوم وتطبيقاته وعدم وجود إطار أو دليل استرشادي واضح يتناول الفرص الكامنة و المقومات الوطنية لتعزيز التوطين التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

فضلا عن عدم وجود مؤشر قياس واضح يساهم في تتبع أو تصور يعكس مدي وحقيقة استجابة الأطراف المعنية بالتنمية في والتحول الأخضر في مصر حيث يتزامن توقيت إجراء البحث الذي يتواكب مع بدأ الإعلان عن محاولات إعداد استراتيجية وطنية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر واستعداد السوق المصري وشركاء التنمية لتبني تلك المبادئ و تحويلها إلي ممارسات فعلية تساهم في بناء مستقبل أفضل.

تساؤلات البحث:

- ما أبرز مفاهيم التوطين و مبادئ الاقتصاد الأخضر؟
- ما دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما التحديات و المشكلات التي تعوق التوطين وتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر في مصر؟
- ما أهم التجارب العالمية و الإقليمية التي نجحت في التوطين وتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر؟
- إلي أي مدي تستجيب الشركات والأطراف المعنية بمفاهيم ومحاولات التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

حدود البحث:

أولا: الحدود الموضوعية

يتمحور موضوع البحث حول توطين أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الاقتصاد الأخضر و تأثيره و مدي تطور و إستجابة السوق المصري للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ثانيا: الحدود المكانية

يشمل البحث مسح عام للواقع المصري في الاستجابة للنحرك نحو التوطين والاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات والمخاطر الجديدة وعدد من النماذج والتجارب لكن بالتركيز والتطبيق علي جمهورية مصر العربية.

ثالثا: الحدود الزمنية

تدور مجريات البحث ما بين 2019 و 2021 و في ظل التحرك العالمي تجاه توطين أهداف التنمية المستدامة ومحاولات تحوله من ميثاق طوعي إلي إلزامي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر كأبرز الحلول لمواجهة التحديات والأزمات الحالية والاستعداد لمثيلتها في المستقبل، وإمكانية الإسراع من تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة عن طريق التعافي الأخضر بالإضافة إلي بداية صدور محاولات لوضع استراتيجية و إطار قومي بجمهورية مصر العربية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الدراسات السابقة:

([1])

- كراسة سياسات **(خالد زكريا عام 2020)** بعنوان تعزيز سياسات توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر. عنيت هذه الكراسة بدراسة سبل تعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر من خلال تحليل الوضع الراهن للعملية التخطيطية، الذي يتسم بوجود العديد من التحديات التي تواجه العملية التخطيطية في مصر والتي تقوض الشروع في عملية التوطين بصورة سليمة. وتطرقت الكراسة إلى مجموعة من المحفزات والأدوات الداعمة لتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، واعتبرتها فرصا أساسية يمكن للدولة المصرية الاستفادة منها والبناء عليها لتمهيد الطريق لعملية التوطين.وقد قّدمت الكراسة مجموعة من الأدوات الخاصة بتوطين أهداف التنمية المستدامة في مصر تتضمن الأدوات المتعلقة بتهيئة مناخ عملية التوطين والأدوات التي تتعلق بالترتيبات المؤسسية لتعزيز عملية التوطين. كما قّدمت مجموعة من السياسات المقترحة للحكومة المصرية لتوطين أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية تدرجية تضم ثلاثة مكونات متوازية تعتمد على المحفزات والفرص المتاحة وأدوات التوطين والتحول نحو اللامركزية، مع بيان التحديات والفرص ومتطلبات التنفيذ لكل مكون من هذه المكونات.

([2])

- ورقة البحثية **(لباتول,مانهور 2018)** بعنوان توطين أهداف التنمية المستدامة
(Localization of SDGs through disaggregation of KPIs By Manohar Patole)

من خلال تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية، توضح أنه يتم تعريف التوطين على أنه تنفيذ سياسة دولية تتجاوز الحدود الوطنية في مشاريع على المستوى (المحلي) دون الوطني بشكل لائق يضمن تقديم الخدمات إلى السكان المناسبين. وتعد هذه الورقة لمانوهار باتول استشاري حر في الإدارة البيئية و تستعرض توضيح فهم أوسع وأعمق للصلة بين التوطين وتصنيف البيانات لتجنب الإخفاقات و المشكلات التي اعترضت الأهداف الإنمائية للألفية وتوضح أيضا عملية تحديد الفرص المتاحة على المستوى دون الوطني لتحقيق أهداف ومؤشرات متعددة من خلال تشكيل مؤشرات أداء جديدة و متكاملة، كما تهدف إلى شرح التوطين وتصنيف البيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة لتحقق نتائجها و ثمارها التي تنعكس علي مؤشرات الأداء الرئيسية، وتقديم الإجابات على بعض الأسئلة مثل ماذا تعني البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ ما هي علاقة التوطين والبيانات؟ ما هي بعض الأساليب لإدارة البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ بالإضافة إلي كيف هل يمكن تحديد المستوي الأنسب للتوطين؟

[1] خالد زكريا عام 2020، تعزيز سياسات توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، إصدار رقم 10

[2] Patole, Manohar, Brookly,study" Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018

([3])

- دراسة **(أبو السعد و أخرون عام 2017)** بعنوان الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، استمرت الدراسة لعام دراسي وبعد سرد الدراسة وعرضها في المشروع البحثي هذا من خلال اسلوب تحليلي ، تجريبي قائم على دراسة تجارب الدول للاستفادة منها بالتطبيق على جمهورية مصر العربية ، قد تقسيم الدراسة لثلاث فصول، و توصلت لعرض بعض اهم النتائج وعمل بعض التوصيات الملائمة لظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية من اجل ضمان بلوغ مصر اهداف التنمية المستدامة 2030 من اجل حماية البيئة وذلك بالاعتماد على الاقتصاد الاخضر.

حيث تمثلت المشكلة في مجال الاقتصاد الاخضر واثره علي التنمية المستدامة من خلال زيادة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات القائمة على مصادر الطاقة الغير متجددة والمتمثلة في الفحم والبترول والوقود الحفرى مما ادى الى زيادة الاثار الضارة وايضا تهديد لهذه الموارد التي تتميز بالندرة بالنفاذ في الاجل القريب. ونتيجة لهذا بدا التوجه نحو موارد بديلة للصناعة والاستثمار متمثلة في موارد الطاقة المتجددة كالشمس والرياح والمصادر الجديدة للطاقة كالغاز الطبيعي وطاقتي المد والجزر.

حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة من الاهداف المنشودة عالميا ومحليا ،وجمهورية مصر العربية تعتبر من الدول التي تسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك وفقا لتوصيات برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق النقد الدولى ، فلذلك اتجهت الدراسة الى دراسة تجارب الدول الاخرى التى طبقت الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية من اجل التطبيق على مصر. واستهدفت ايجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الاخضر في جمهورية مصر العربية من اجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اجل حياة كريمة ، ومن خلال المقارنة ودراسات الحالة لدول تتشابه مع مصر في الظروف والحالة الاجتماعية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة وذلك لتوضيح افضل السبل التي تساعد للوصول الي التنمية المستدامة بالاقتصاد الاخضر.

وأخيرا قدمت الدراسة اهم المفاهيم لكلا من الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في محاولة لفهم العلاقة بينهم وكيفية الوصول للاستدامة وتحقيق التنمية من خلال اعتماد الاقتصاد الاخضر بدلا من الاقتصاد البني الملوث للبيئة واستعراض عدد من تجارب دول العالم المتقدم والنامي منه في مجالات استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة (الاقتصاد الاخضر) وفي استعراض لتجارب بعض الدول كالمانيا وسنغافورة والولايات المتحدة الامريكية– كنماذج لدول العالم المتقدم – والمغرب والامارات العربية –كنماذج لدول العالم النامي– تبين مدي امكانية الاستفادة من استراتيجيات هذه الدول في استخدامهم للطاقة ، بالإضافة إلي بحث استراتيجية مصر 2030 في التنمية المستدامة وما لدي مصر من اجندات فعلية تجاه مصادر الطاقة المتجددة ومايتم استغلاله فعليا من اجل مقارنته بمشروع الطاقة الجديد والتنمية المستدامة التي تطمح مصر بلوغها في 2030 وتقديم اهم موارد

[3] أبو السعد واخرون عام 2017،الاقتصاد الأخضر و أثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر، مصر،المركز الديمقراطي العربي

الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية من طاقة شمسية وطاقة الرياح وماهو قائم فعليا من مشروعات من اجل توليد الطاقة من هذين المصدرين.

وتمثلت توصيات الدراسة ضرورة الأخذ في الاعتبار لتجارب الدول المختلفة و الاستفادة منها في جوانب متعددة منها ضرورة بناء نظام تشريعي وإصدار قوانين ومحفزات خاصة بالتحول وستخدام الطاقة المتجددة، وتشجيع مراكز البحث العلمي لإيجاد حلول بديلة تدعم ذلك التحول، بالإضاف إلي نشر الوعي بين المسستثمرين والعامة بمفاهيم وأهمية استخدام الطاقة المتجددة والعمل علي خفض أستخدام الطاقات الأخري لمحاولة تقليل أنبعاث الكربون.

كما دعت الدراسة الحكومات للاهتمام بمجال التخطيط ودراسات الجدوى التى يتم عملها في مجال توليد الكهرباء وذلك للحد من الاعتماد على البترول والجاز والفحم في توليد الكهرباء والطاقة ولكن الاتجاه والتحول نحو توليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي. فضلا عن التأكد من أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تراعي المتطلبات البيئية وتساهم في توسع فروع الاقتصاد الأخضر والابتكار. وتشجيع التعاون الدولي لدعم البلدان النامية، لا سيما في مجال نقل التكنولوجيا، والتمويل الأخضر، والتمويل الجزئي، والتجارة والاستثمار، وتعميم أفضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا بد من التركيز على دور الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، خاصة في دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء.

وأوصت بتعظيم التصنيع المحلى مع تطوير كفاءة الخلايا الشمسية بهدف خفض التكلفة والعمل على الاستفادة من رغبة دول أوروبا فى استيراد الطاقة من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط , والاستعداد لدخول سوق تصدير الطاقة الشمسية فى أقرب وقت ممكن حتى تصبح مصر رائدة فى هذا المجال . **و**إصدار قوانين ملزمة باستخدام الطاقة المتجددة فى جميع المدن الجديدة والقرى السياحية والمصانع او الاستهلاك العالى من الكهرباء مثل إنتاج الأسمنت والسيراميك.

([4])

- دراسة **(مزريان و أخرو عام 2017)** بعنوان أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية.

حيث تهف إلى التحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي، والحد من مشكلة الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية والنظام البيئي بشكل عام . لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر والدور الذي يلعبه الاقتصاد الاخضر في التنمية وفي مكافحة الفقر. كما استخدم المنهج القياسي (الكمي) لتحليل وتفسير أثر الاقتصاد الاخضر على النمو الاقتصادي في سنة الدراسة 2017 .

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة من خلال النتائج القياسية الى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الذي تم

[4] مزريان واخرون عام 2017،أثر الاقتصاد الأخضر علي النمو و التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية،مجلد6، العدد 1

قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،ومؤشر الاقتصاد الاخضر بأبعاده الأربعة باستثناء علاقة النمو الاقتصادي بالقيادة وتغير المناخ حيث كانت العلاقة عكسية بينهما.

([5])

- **خارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة: التطبيق و المراقبة علي المستوي دون الوطني**

(Roadmap for Localizing the SDGs: Implementation and Monitoring at Subnational Level)

تستند هذه الخارطة إلى المشاورة بشأن توطين خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، والتي شاركت في قيادتها فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . خلال المشاورة ، تم إجراء حوارات وطنية في 13 دولة ، وعقدت ثلاثة أحداث عالمية وستة أحداث على المستوى الإقليمي، مع أكثر من 5000 مشارك من أكثر من 80 دولة ، يمثلون المؤسسات الوطنية والمحلية ، والسلطات المحلية والإقليمية ، ومنظمات المجتمع المدني ، الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. و توصلت تلك الخارطة إلي أن الطريق إلي توطين أهداف التنمية المستدامة و تحقيقها علي المستوي المحلي من خلال إبراز دور الحكومات و الإدارات المحلية يأتي خلال خمس خطوات تشمل؛ رفع الوعي و إدراج المنظور المحلي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبلدان و تحديد الأهداف و الأولويات علي مستوي المدن و الأقاليم ، بالإضافة إلي المتابعة و التقييم و ذلك ما سوف نتطرق إليه بالتفاصيل خلال الدراسة.

([6])

- **توطين أجندة ما بعد عام 2015: ماذا يعني ذلك عمليًا؟ بقلم بولا لوتشي**

(Localizing the post-2015 Agenda: What does it mean in practice? By Paula Lucci)

تم إعداد هذه الدراسة من قبل بولا لوتشي التابعة لمعهد التنمية الخارجية – ODI لتقدم إلي UCLG (المدن المتحدة والحكومات المحلية) بدعم مجموعة عمل من شركاء التنمية حول اللامركزية والحكم المحلي (DeLoG)، حيث تناقش الدراسة آليات توطين أجندة ما بعد 2015 وفقا لما يعنيه مفهوم التوطين حيث سيعتمد معناه في النهاية على السياق والخصائص المحددة لنظم اللامركزية في البلدان. كما تناقش هذه المذكرة مختلف المعاني الممكنة لهذا المصطلح وانعكاساتها العملية على كيفية استخدام الحكومات المحلية لمجموعة جديدة من أهداف التنمية، بالإضافة إلي دور الحكومات المحلية و أهمية تصنيف البيانات حتى يمكن رصد أوجه عدم المساواة داخل البلدان. و سوف نستعرض كافة التفاصيل خلال فصول الدراسة المختلفة.

[5] The Global Taskforce of local and regional governments report,"ROADMAP FOR LOCALIZING THE SDGs: IMPLEMENTATION AND MONITORING AT SUBNATIONAL LEVEL",2016, gtf2016.org

[6] Paula Lucci,"localizing the Post-2015 agenda:What does it mean in practice?",2015

الفصل الثاني: دراسة حالة عن ملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر[7]

أولا نبذة عن الملتقي:

يعتبر ملتقي الاقتصاد الأخضر من أولي المنصات التفاعلية والحوارية التي تجمع الخبراء والأطراف المعنية بالاقتصاد الأخضر في مصر وتعتني بشكل خاص بقطاع الشركات والقطاع الخاص لعرض رؤيته ومايواجهه من تحديات فيما يخص التحول وتبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، فضلا عن تبادل الخبرات ورسم خارطة الطريق نحو التعافي وتخطي العقبات والمتغيرات المفاجئة والمتسارعة التي يمر بها السوق المحلي والعالمي بالتشارك مع الحكومة والمنظمات الدولية والاقليمية والمجتمع المدني والإعلام، وتم إطلاقه للمرة الأولي عام 2019 كخطوة جادة لخلق حوار جاد ومستدام بين كافة الأطراف المعنية بالتنمية والحريصة علي تحقيق تنمية مستدامة.

حيث جاءت الخطوة الأولي بإستضافة المؤتمر الوزاري الإقليمي لافريقيا حول الاقتصاد الأخضر بالتعاون مع المنظمة العالمية للنمو الأخضر WOGE في القاهرة وتحت إشراف وزارة البيئة المصرية وهيئة الأمم المتحدة بالإضافة إلي برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة لتغير المناخ، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بهدف تعزيز الوعي الاقليمي بالاقتصاد الأخضر وممارساته من خلال عرض وتوسيع نطاق تبني حلول الاقتصاد الأخضر الناجحة.

ثم حرص الملتقي من خلال دورته الثانية بالقاهرة والتي كانت مخصصة لنشر الوعي وجذب مجتمع الأعمال المصري بإشراف من وزارة البيئة المصرية علي إيضاح و نشر المبادئ الأساسية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، و السياسات اللازمة للتحفيز و الإسراع من ذلك التحول، بالإضافة إلى تسليط الضوء علي الفرص الاستثمارية الجديدة بالسوق المصري و العربي، وعرض النماذج الناجحة و التجارب الرائدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات المختلفة.

وفي ظل ما مر به الاقتصاد المصري والعالمي علي حد سواء خلال جائحة كورونا كان لابد من تعزيز التجربة، حيث انعقدت الدورة الثالثة للملتقي تحت رعاية معالي دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي ، وذلك للتأكيد علي خطوات مصر الجادة بدعم وتهيئة السوق المصري علي مواجهة التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية. كما ركزت علي خلق الفرص و عقد الشراكات الفعالة بين الأطراف المعنية و المهتمة بتحقيق تنمية مستدامة و دفع عجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة المخاطر المستقبلية، فضلا عن مناقشة محركات الإسراع من عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر و رصد الفرص الكامنة للتحقيق التنمية الخضراء في ظل التحديات التي يشهدها العالم و مصادر التمويل المستدام و كيفية الوصول إليها و أهمية الاستثمار المسئول لدفع مسيرة التنمية المستدامة.

[7] بيانات من شركة سي اس ار ايجيبت: شركة متخصصة في نشر الوعي بالمسئولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة وتوحيد الجهود بين الأطراف المعنية بالمنظومة التنموية في مصر.

ثانيا المنظمون:

شركة سي اس ار ايجيبت

شركة سى اس ارايجيبت هى شركة تأسست عام 2015 بهدف نشر الوعى بأهمية قيام الشركات ومؤسسات الدولة بمسئوليتهم المجتمعية تجاة المجتمع وتحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلي دعم مفهوم مواطنة الشركات وقد اتخذت الشركة دورا هاما تومن به من خلال أعمالها وأنشطتها المتنموعة لتحقيق حالة من التكامل بين الأطراف المعنية بالعمل التنموي سواء كان جهات حكومية او مؤسسات مجتمع مدني او جمعيات او شركات قطاع خاص او خبراء وعاملين ومهتمين بالتنمية فى مصر. حيث تمتلك الشركة رؤية ومهمة ومجموعة قيم تسعى دائماً الى تحقيقها وترسيخها فى العمل التنموى.

تعمل الشركة علي زيادة الوعي بأهمية العمل التنموي وتأثيره الإيجابي على المجتمعات وتبادل الخبرات والآراء والرؤى بين أصحاب المصلحة في العمل التنموي، بالإضافة الي تلبية احتياجات المعنيين بمجال المسئولية المجتمعية وتزويدهم بأخبار ومعلومات مهمة، وكذلك لتكون منصة للجميع للتعبير عن آرائهم وإنجازاتهم في مجال التنمية.

تتيح الشركة مجموعة واسعة من الخدمات المصممة خصيصا، بما في ذلك إدارة وتنظيم الفعاليات، تقديم الاستشارات الفنية والتدريب، متابعة الشؤون الحكومية، والاتصالات والعلاقات الاعلامية، وإنشاء وكتابة المحتوى، بالاضافة إلى خلق آلية تنسيقية لمتابعة خطط التنمية وتحقيق عداف التنمية المستدامة علي مستويات مختلفة وطرح آليات تنفيذية لأفكار ومبادرات تنموية .

ومن الجدير بالذكر أن الشركة تحرص علي تطبيق و مشاركة خطة للسلامة و الأمان و اتباع المعاييرو الإجراءات الإحترازية، و الإرشادات الصحية و الوقائية كأحد الاستراتيجيات الهامة ضمن أي حدث أو مؤتمر تقوم بتنظيمه، حيث أن الشركة قد حصلت علي شهادة شركة اي بي دي للتنمية المستدامة لتنظيمها أول مؤتمر مستدام بمصر و الشرق الأوسط عن الملتقي العاشر للمسئولية المجتمعية و التنمية المستدامة بالسادس عشر من نوفمبر 2020.

ثالثا أهداف الملتقي:

- تعزيز التعاون متعدد الأطراف لتحقيق النمو الأخضر
- عرض أهم الفرص المستقبلية التي تشكل خريطة الاستثمار الأخضر في مصر
- استعراض الجهود المبذولة لتحقيق استراتيجية التحول للاقتصاد الأخضر
- بحث محركات الاقتصاد الأخضر من التمويل و الاستثمار
- عرض أفضل الممارسات في الاستثمارات الخضراء
- تناول أهم آثار التغير المناخي علي مصر و المنطقة، والاجراءات اللازمة للتكيف مع تلك المتغيرات، بالإضافة إلي استعراض أهم الفرص الكامنة في القطاعات المختلفة التي تتولد من تحديات التغير المناخي مثل الطاقة و الزراعة و التكنولوجيا و غيرها.
- إلقاء الضوء على أهمية التشريعات والأدوات الاقتصادية الخضراء في إنجاح منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات.
- موائمة معايير الحوكمة البيئية و الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة والصفرية من أجل تحقيق الاستدامة والتقدم .
- التركيز علي ملامح التمويل المسئول و مستقبل الشركات الصغيرة و المتوسطة.

وحرص الملتقي دائما علي تمثيل كافة الجهات والمنظمات المةثرة في مسيرة ومستقبل التنمية في محليا واقليميا وعالميا ، كمشاركة مديري وقادة الأمم المتحدة في مصر، ووفد الاتحاد الأوروبي في مصر، وصندوق مصر السيادي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة التنمية المستدامة و التعاون الدولي بجامعة الدول العربية، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التعاون الدولي اليابانية بمصر – جايكا، مجموعة سي دي سي البريطانية للاستثمار المؤثر، برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر، البنك الأوروبي لإعادة التعمير و التنمية وغيرها.

رابعا المخرجات:

- استعراض مقومات نجاح الشراكات الإنمائية
- عرض أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الخضراء بمصر
- توضيح قادة المؤسسات الدولية لما يمكن ان تقدمه من فرص تمويلية لدعم أجندة التحول الأخضر في مصر
- استعراض ملامح مستقبل التمويل المستدام
- الخروج بمعايير واضحة لمستحقين التمويل المستدام
- اقتراح توصيات لتطوير السياسات التنموية و تعزيز التصدير و الاستثمار المسئول
- تسليط الضوء علي أفضل التجارب في القطاعات الخضراء في قطاع الأعمال
- عرض مجموعة من المشروعات التي تمثل فرصا واعدة في الأسواق
- التركيز علي مبادئ الاستدامة البيئية ضمن نماذج الأعمال المختلفة

- عرض نظم و آليات الدعم المقدمة من قبل القطاع المصرفي للشركات الصغيرة و المتوسطة
- تقديم اقتراحات لتوجيه رؤوس الأموال لدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة
- مناقشة مشكلات الإجراءات البنكية للشركات الصغيرة و المتوسطة
- تناول الفرص المتاحة لنمو الشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال خريطة استثمارية واضحة

خامسا توصيات الملتقي:

- التأكيد علي أهمية التعاون متعدد الأطراف و التحول نحو الاستثمار الأخضر.
- أهمية شراكة القطاع الخاص في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- الفرص الواعدة للاقتصاد الأخضر و أهمية وضع خريطة للاستثمار الأخضر في مصر لإستقطاب رؤوس الأموال.
- تشكيل منصة تعاون مبتكرة و أدوات اتصال فعالة غير تقليدية للتنسيق بين الأطراف المعنية و شركاء التنمية.
- تسليط الضوء علي أهمية البيانات و مؤشرات قياس الأداء و الأثر.
- التركيز و إعطاء الأسبقية لملفات التغير المناخي و المياه كقضايا ذات أولوية للعمل عليها و بدأ التحرك.
- خلق أدوات تمويل مستدام لقضايا التنمية بطريقة مبتكرة و غير تقليدية.
- زيادة الجهود لرفع الوعي بأهمية إعادة التدوير و فصل المخلفات في السنين المبكرة من التعليم.
- تعزيز دور الإعلام و الاعتماد عليه بشكل أكبر في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
- إعداد سفراء لنشر الوعي بمبادئ الاقتصاد الأخضر.
- تقديم تحفيزات لتشجيع القطاع الخاص و زيادة مشاركته في مسيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر و التي تتخطي جانب الإعفاء الجزئي من الضرائب.

سادسا التحليل الإحصائي للأطراف المعنية المشاركة:

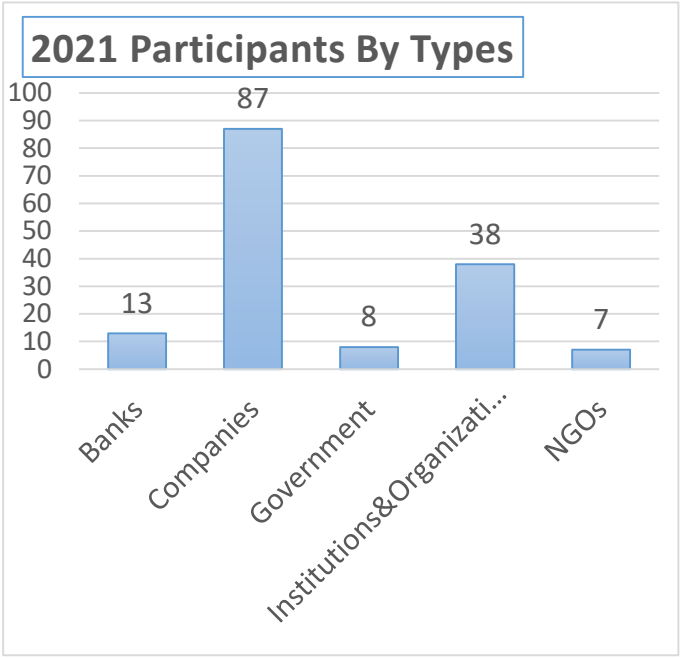

(شكل 1)

أنواع الجهات المعنية بالتنمية الخضراء المشاركة – بالأعداد

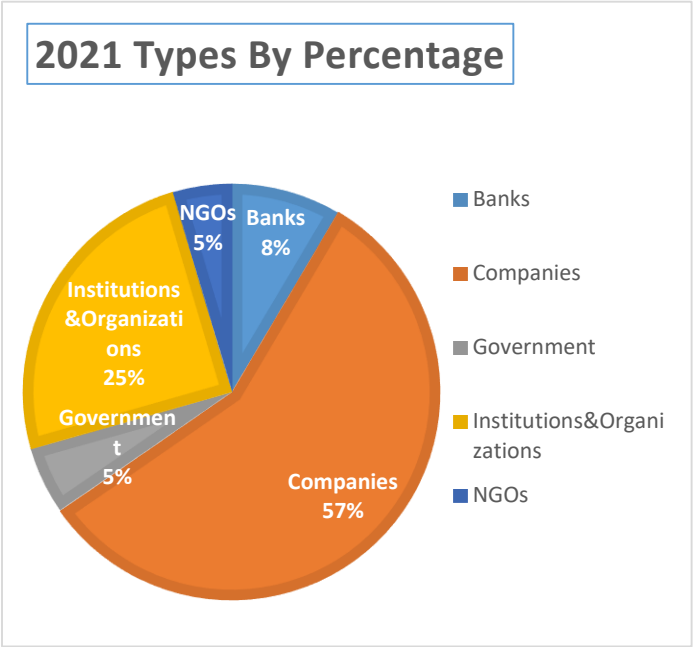

(شكل 2)

أنواع الجهات المعنية بالتنمية الخضراء المشاركة – بالنسبة المئوية

1- تصنيف الجهات والأطراف المعنية

يوضح كل من الشكلين السابقين 1،2 مدي التطور والتحول في نسب وتصنيف وطبيعة الفئة المهتمة والمعنية بمجالات واستراتيجيات وسياسات وممارسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر لعام 2021، حيث انعكس ذلك من خلال الحضور والمشاركين من الأطراف المعنية وممثليهم في الدورة الثالثة من ملتقي الاقتصاد الأخضر. حيث زادت نسبة اهتمام القطاع الخاص وحرصه علي تبني استراتيجيات التحل نحو الاقتصاد الأخضر ومثلت 57% من إجمالي المشاركين، تليهم المؤسسات الدولية والقليمية والمحلية ومنظمات وصناديق التنمية والتي بلغت 25% ،وكذلك مساهمة البنوك ومثلت 8% ، ونلاحظ اهتمام منظمات المجتمع المدني أيضا بالمشاركة وتفعيل دورها في مسيرة التحول وتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضروبلغت نسبة مشاركتهم 5% من المساهمين،أما عن المشاركة الحكومية فمثلت 5% أيضا ،مما يعكس ظاهرة صحية وهي أنه كلما زاد وعي باقي الأطراف المعنية بمفاهيم وأهمية تبني استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتقلص دور الحكومة للتنظيم والتشريع والمتابعة فقط.

2- تصنيف القطاعات

ونتيجة لملاحظة زيادة نسبة القطاع الخاص ومجتمع الأعمال بشكل كبير واهتمامه بالتعلم والمشاركة وفهم وتبني تلك الممارسات والاستراتيجيات التي تساهم بدور فعال في الإسراع من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبتحليل نوعية القطاعات المشاركة يوضح الشكليين 3، 4 التاليين الآتي:

استحوز القطاع المصرفي علي المساحة الأكبر من المشاركة والحرص علي تبني ممارسات الصيرافة الخضراء والممارسات البنكية المسئولة وعرض تجاربه وأدواته واستراتيجياته في توفير التمويل المستدام للإسراع من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، فتخطت نسبة مشاركته 25% من إجمالي الحضور، وتلاه المؤسسات والمنظمات المعنية بنسبة 11.27%، ثم قطاع الخدمات والذي بلغت مشاركته 7.89%، ثم قطاع الاستثمار، ولاحظنا زيادة نسبة قطاع إعادة التدوير والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتمويل والقطاع الصناعي، ثم تلتهم قطاعات المؤسسات التعليمية والزراعة والغازوالبترول والصناعات الغذائة، وفي المرحلة الأخيرة كانت قطاعات العقارات والإنشاءات والأدوية.

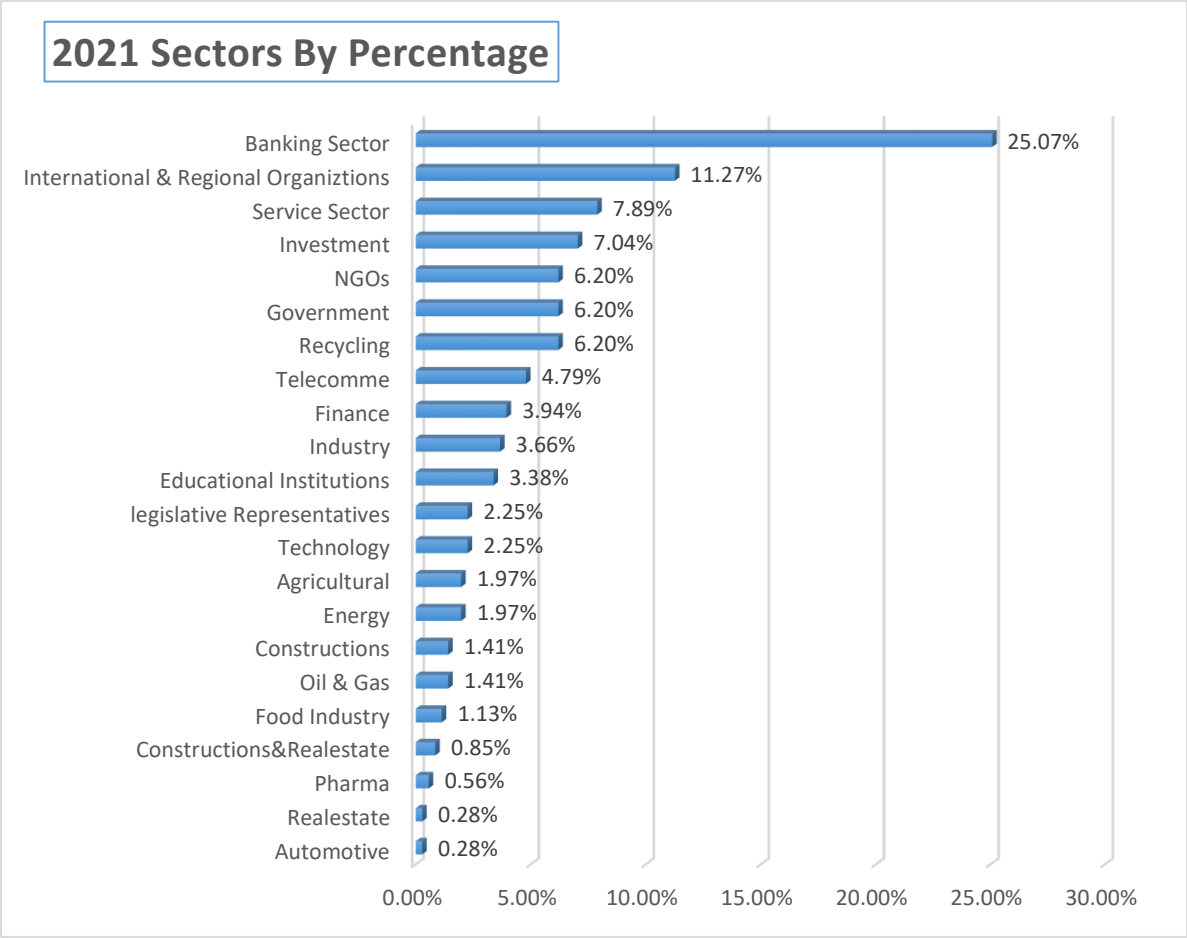

(شكل 3)

تصنيف القطاعات المساهمة والمهتمة – بالنسبة المئوية

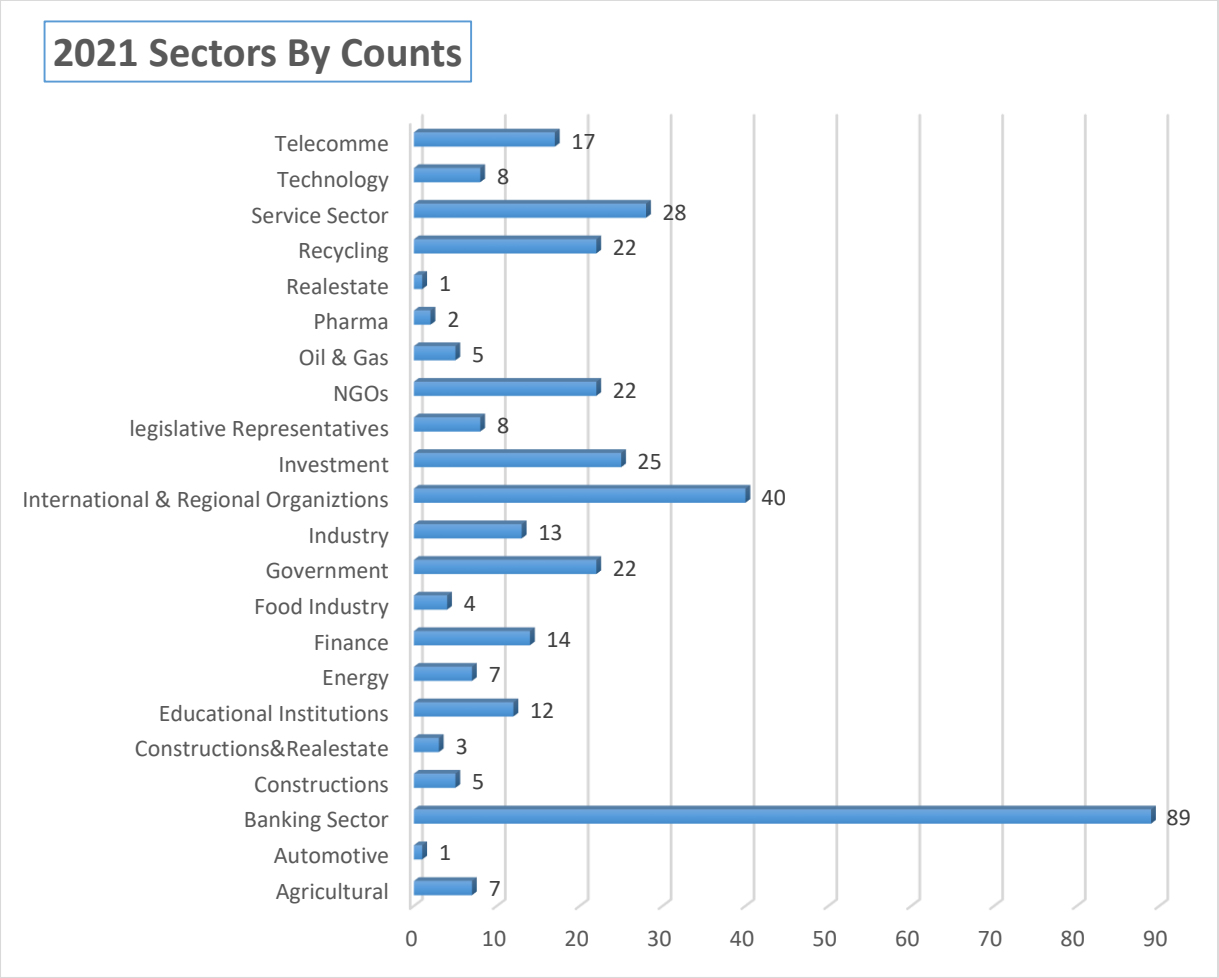

(شكل 4)

تصنيف القطاعات المساهمة والمهتمة – بالأعداد

3-تصنيف مستويات الإدارة والتمثيل

ومن خلال الشكل 5 يلاحظ تزايد حرص واهتمام المؤسسات والجهات المشاركة علي دمج مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر ضمن رؤي واستراتيجيات العمل لها، ويظهر ذلك من خلال النسبة الكبيرة لمشاركة المديرين ورؤساء الإدارات، وأيضا حرص مديرين ادارات الاستدامة والمسئولية المجتمعية علي اكتساب معرفة وآلية تطبيق أفضل الممارسات للتحول نحو الاقتصاد الأخر، ومن ثم حرص الجهات والشركات علي تدرب وتطوير ومشاركة الأشخاص التنفيذين وتلاها إدارات الاتصال والعلاقات العامة.

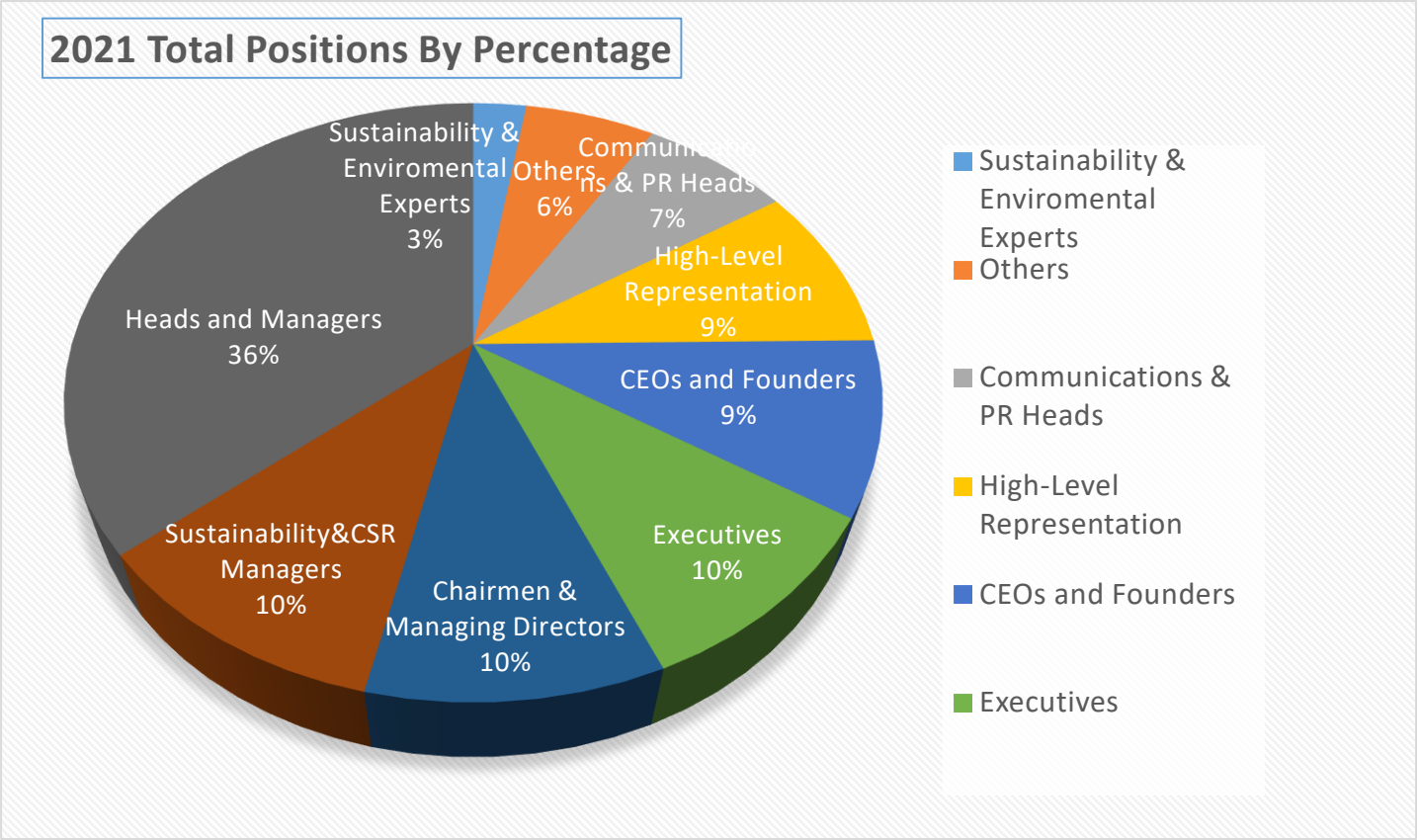

(شكل 5)

تمثيل مستويات الإدارة من الجهات المشاركة

4-المقارنة بين الفئات المهتمة بين عامي 2019 و 2021

يلاحظ من الشكل 6 التالي والذي يوضح الاختلاف والتطور في طبيعة الأطراف المعنية والمهتمة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر بين عامي 2019 و 2021 ، وربما قد ساهمت جائحة كوفيد في ذلك التغيير والزيادة والانخاض الملحوظ لبعض الجهات والقطاعات، حيث زادت نسبة مشاركة وحرص شركات القطاع الخاص بشكل ملحوظ مما يعكس إيمانهم بأن القطاع الخاص لابد وأن يساهم بقوة في مسيرة التحول وأنه العنصر الأكثر فعالية وقدرة علي قيادة وإسراع ذلك التحول وأيضا لضمان استمرارية مؤسساتهم وشركاتهم حيث أن عدم التحول نحو الاقتصاد الأخض أو التباطئ في ذلك التحول سوف يودي بالكثير من الشركات ويؤثر بشكل مباشر عل يأدائهم واستمراريتهم ، لذا فإن التحول الأخضر يعني استدامة الأعمال.

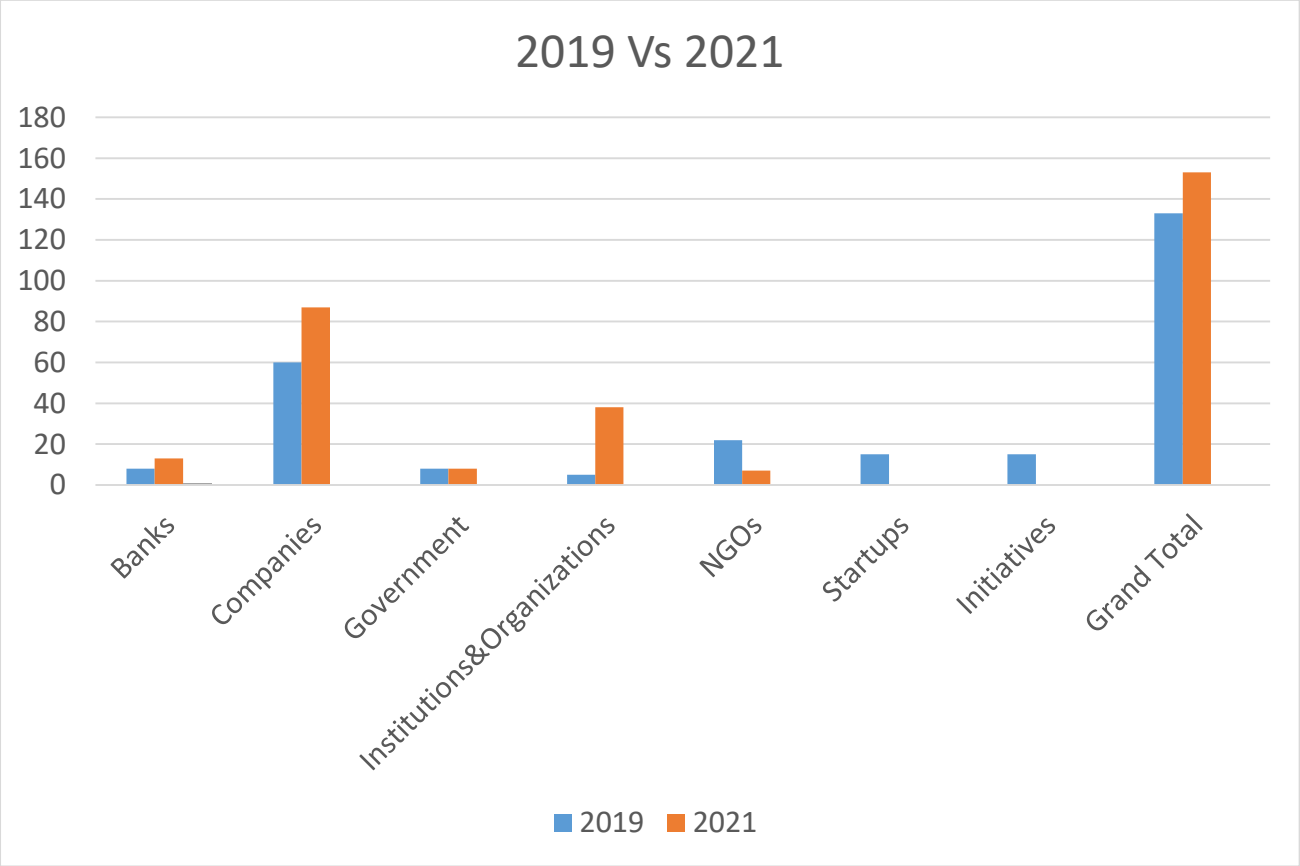

(شكل 6)

مقارنة لتطور أشكال الجهات والأطراف المعنية بالاقتصاد الأخضر من خلال ملتقي الاقتصاد الأخضر لعامي 2019 و2021

الفصل الثالث: النتائج المستخلصة

توطين مبادئ الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضرورة تعبئة قوي اقتصادات المستقبل للحد من الأزمات والمخاطر

- أصبحت التنمية المستدامة هي الهدف الأول والأساسي لجميع دول العالم لضمان استمرارية الحياة علي كوكب الأرض والحفاظ علي السلام والأمن والاستقرار العالمي، بالإضافة إلي النجاة من المتغيرات والمخاطر البيئية المفاجأة والمتسارعة مثل تدهور الموارد والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وغيرها من المشكلات المجتمعية والتكنولوجية البازغة. لذا تكمن أهمية تبني أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في تحديد دقيق لاحتياجات الواقع المحلي ورصد ما تمتلكه المجتمعات المحلية من مقومات وميزات تنافسيه تمكنه من تلبية تلك الاحتياجات للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك كله في ظل موائمته مع ترتيب الأولويات الوطنية لكل دولة لتتمكن من حجز مكانها و حصتها من الموارد الطبيعية وفرص البقاء والشهادة علي المستقبل القادم.الأمر الذي يقودنا إلي مفهوم "توطين أهداف التنمية المستدامة" وليس فقط الوقوف عند حد التطبيق، حيث بدأت به بالفعل عدد من دول العالم للنجاح في تحقيقه والوصول لأفضل النتائج ذات الأثر الملموس علي مواطنيها وكياناتها ومؤسساتها. فتحولت أهداف التنمية المستدامة من مجرد ميثاق طوعى إلى ميثاق وطنى تلتزم به الدول و تسعى لتوطين تلك الأهداف و إعداد الخطط طويلة المدى من أجل تحقيق نمو مستدام ينعكس على الوضع الاقتصادى و الاجتماعى و يحافظ على الأبعاد البيئية.

- و نظرا لإختلاف و تنوع ظروف و تحديات التنمية خاصة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، فإن ذلك يجعل من عملية التوطين عملية ديناميكية متغيرة تحتاج من المخطط تحديد الأولويات والمخاطر والامكانيات والفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن ثم ترجمتها إلي ممارسات وبرامج واضحة الأهداف والأطر الزمنية والتنفيذية، ودمجها وإتساقها مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حيث أنه في ظل الوعي المتزايد بأهمية التنمية المستدامة فإنها لم تعد مجرد رفاهية أو خطوة استباقية من دولة إلي أخري بل أصبحت احتياج وضرورة ملحة للتحول من التبني إلي التطبيق وأن تكون أهداف التنمية المستدامة عبارة عن منهجيات واستراتيجيات تحويلية تغير مسار الدول إلى الأفضل، وأن تلبى تلك الأهداف احتياجات الواقع المحلى للدول الأمر الذى يجعل عملية توطين الأهداف هى محور إعداد الاستراتيجيات طويلة ومتوسطة و قصيرة الأجل للدول التى ترغب فى تحقيق تنمية مستدامة فعلية.

- وفى إطار المراجعات المستمرة لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إعلانها دوليا، فنجد أنها تفاوتت قدرة الدول ونجاحها علي تحقيق تلك الأهداف وتأثيرها علي تغيير واقعها والعديد من مشكلاتها الاقتصادية من ناتجها المحلي وهيكلها الاقتصادي ومستوي الدخول وقدرتها الانتاجية وغيرها، فضلا عن مشكلاتها الاجتماعية من نسب البطالة ومعدلات الفقر ومستويات التعليم والصحة وجودة الحياة والخدمات المقدمة للمواطن، وأيضا لا يمكننا أن نغفل

المشكلة الأكبر والتي أصبحت تتصدر أجندات قادة العالم وهي المشكلات والمخاطر البيئية من ندرة الموارد ونقص الأمن المائي و الغذائي و الاضطرابات المناخية و التي تهدد بقاء كثير من الكائنات و المناطق بل والدول، و لكن أجمعت كافة الحكومات وأصحاب المصلحة أنه لا يوجد بديل عن العمل علي تنفيذ و تعميق مبادئ ومنهجيات التنمية المستدامة علي كافة المستويات و القطاعات و الكيانات وصولا إلي المجتمعات المحلية.

- وقد كانت أهداف التنمية المستدامة هي خارطة الطريق لبناء مستقبل أفضل لجميع الأفراد و ساكني كوكب الأرض من خلال سبعة عشر هدفا في ظاهرها تهدف لعديد من الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من القضاء علي الفقر والجوع وتوفير مستوي حياة لائقة من التعليم والصحة والعمل وتحقيق المساواة ونشر السلام والأمن ومواجهة التغيرات المناخية وغيرها و التي في باطنها جميعها إنساني بالدرجة الأولي، و لكن بعد ما شهده العالم من أزمات و تدهور سريع بعد جائحة كوفيد-19 فأصبحت أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر هما الطريق والأمل الأوحد للتعافي وذلك فقط من خلال الشراكات؛ الشراكات الفعالة و هي الهدف السابع عشر فهي القاعدة الأساسية لاستكمال البناء و باقي الأهداف الستة عشر.

- و يأتي أهمية توطين التنمية محليا في خلق منافسة بين المدن و المحافظات و الأقاليم في جذب استثمارات و تطوير الانتاج حيث أن توطين أهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع الواقع المحلي هو الحل الأمثل لتحقيق تنمية متوازنة بين أقاليم مصر بالشكل الذ يضمن توزيع عادل لمسارات وثمار التنمية و سد الفجوات بين الحضر و الريف من خلال خلق مزايا تنافسية لكل محافظة علي حدي وفقا للموارد المتاحة و هو ما بدأت مصر بتنفيذه بالفعل من خلال العديد من المشروعات و المبادرات مثل مشروع تطوير الريف المصري و المبادرة الرئاسية حياة كريمة الأمر الذي يتطلب بالضرورة حشد الدعم المجتمعي و تعبئة الموارد المالية والبشرية بمشاركة كافة الأطراف المعنية من المجتمع المدني و القطاع الخاص و الإعلام جنبا إلي جنب مع الحكومة و المحليات و مراكز الفكر.

- و بالفعل بعمل مسح علي عدد من التجارب وجد أنه يوجد عدة أشكال للتوطين تختلف باختلاف الدول و مستواها الاقتصادي و ظروف تجربتها الخاصة، فمثلا هنال التوطين العميق و الذي ينطوي على دراسة شاملة لأهداف التنمية المستدامة العالمية في المستوى الوطني وتحديد أهداف وطنية قريبة جدًا من أهداف التنمية المستدامة. حيث تغطي الأهداف الوطنية جميع أهداف التنمية المستدامة العالمية. تم العثور على هذا النهج في ألمانيا وسويسرا وسلوفينيا و هو الأقرب إلي تجربة جمهورية مصر العربية.

دور الاقتصاد الأخضر ومدي فعاليته في تحقيق التنمية المستدامة والحد من المخاطر والأزمات

- بالطبع فلم تكن أزمة كوفيد-19 هي الإنذار الأول في أن تسوء الأحوال و أن تصبح أكثر خطورة و تهديدا علي الحياة، فقد سبقه العديد من الظواهر التي استدعت تطور منظور التعامل مع الأزمات و الخروج بتوجهات و استراتيجيات أحدث و أكثر ابتكارا للتعامل مع تلك الأزمات. حيث أنه كما ذكرنا سابقا نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي و استجابة لأزمات متعددة مثل أنهيار الأسواق، الأزمات المالية والأقتصادية، ارتفاع أسعار الغذاء، التغيرات المناخية، و الندرة الموارد الطبيعية، كان لابد من ظهور حلول بديل أكثر قوة و تركيزا علي الجوانب المرتبطة ببقاء الحياة علي كوكب الأرض.

وظهر الاقتصاد الأخضر كأحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، حيث بدأ الاهتمام و التوجه نحو مبادئ الاقتصاد الأخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة لتحقيق نمو مستدام و الحفاظ علي الموار الطبيعية و مواجهة استنزافها، فكانت البداية من قمة الأرض ريو دي جانيرو – Rio's Earth summit و تلاها العديد من المؤتمرات و الاتفاقيات التي انبثقت منها آفاق و تطلعات جديدة تتناسب مع حجم التحديات الجديدة و طبيعتها المختلفة.

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بكونه "الاقتصاد الذي ينتج منه تحسن في رفاهية الإنسان و المساواة الاجتماعية و يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الإيكولوجية و يقل فيه انبعاث الكربون و تزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، وفيه يجب أن يكون النمو في الدخل و فرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة و الخاصة التي تقلل ابعاثات الكربون و التلوث."

- وبدأت مصر في اتخاذ خطوات جادة في إعداد استراتيجية وطنية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر. و يأتي ذلك لمواجهة المخاطر و التحديات المستقبلية التي تواجه مصر من التغيرات المناخية، الأمن الغذائي، الأمن المائي، ضمان الاستقرار الاقتصادي، مشكلات الصحة العامة، ضمان الإتاحة التكنولوجية و الحفاظ على التنوع البيولوجي. وأيضا تبني العديد من الممارسات و تحديث السياسات التي تعزز من نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر و دمج معايير الاستدامة البيئية ضمن خطط التنمية و الخطط الاستثمارية.

- و من هنا يتضح لنا أهمية الاقتصاد الأخضر و ما قد يوفره من فرص للتحول من أنماط التنمية التقليدية إلي أنماط أكثر استدامة تزيد من القدرة التنافسية للدولة و مرونتها و قدرتها علي مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية، بما تتضمنه مبادئ الاقتصاد الأخضر من فرص لتخضير القطاعات القائمة و تغيير أنماط الاستهلاك و توفير فرص عمل خضراء جديدة و إنشاء أسواق جديدة في قطاعات حيوية مثل الطاقة النظيفة و المتجددة و المدن المستدامة و النقل الذكي و إعادة التدوير و التصنيع المستدام و الزراعة التجديدية و المستدامة و السياحة المستدامة و التكنولوجيا الخضراء و الشمول المالي و غيرها من أجل تحقيق تنمية مستدامة تصاحبها آثار بيئية نظيفة غير ضارة و آثار

اجتماعية تعيد التوازن المجتمعي.

- يتيح التحول نحو الاقتصاد الأخضر العديد من الفرص و التي ترتبط جميها و تتلاقي بشكل جذري مما يؤدي إلي تعظيم تلك الفرص و تعميم نتائجها علي أكبر عدد ممكن من المستفيدين و توسيع نطاق العمل به يشمل تحسين كفاءة و أداء المؤسسات بمختلف أنواعها سواء كانت حكومية او مجتمع أعمال أو مجتمع مدني أو غيرها، و يمكن أن نتطرق لعدد من تلك الفرص كالآتي؛ تشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي و تنويع مصادر الانتاج الأمر الذي سيؤدي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد فترة و فتح و توسيع آفاق و مجالات استثمارات جديدة مما يوفر فرص عمل جديدة في قطاعات الاقتصاد الأخضر، و يقلل من حدة الفقر و هو من أشكال القضاء علي عدم المساواة الاجتماعية حيث تكمن قدرة هذا الاقتصاد علي الحد من الفقر في مجموعة من القطاعات أبرزها الطاقة و الزراعة و المياه و الغابات و مصائد الأسماك و الذي ترتبط في معظمها بشكل مباشر بالمجتمعات الفقيرة، فنجد أنه علي سبيل المثال تحول قطاع الزراعة يركز علي الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء و صغار المزارعين في معيشتهم مما يساعد علي تخفيف آثار الفقر. الأمر الذي سينعكس في بناء شبكة أمان ضد و في مواجهة الكوارث الطبيعية و الأزمات الاقتصادية المفاجئة مثل أزمة كوفيد-19 ، حيث أن معظم البلدان و المجتمعات ذات الدخول المنخفضة تعتمد بشكل كبير في سبل معيشة مجتمعاتها البسيطة علي السلع و الخدمات المعتمدة علي الموارد و الثروات الطبيعية التي هي المكون الجوهري للنظم الإيكولوجية.

- كما يسهم في تطبيق الشمول المالي و القضاء علي الاقتصاد الغير رسمي و ضم كافة الفئات و الشرائح المجتمعية مما يؤدي إلي تقوية الاقتصاد القومي، بالإضافة إلي تحسين كفاءة استخدام الموارد للأفراد و المؤسسات و تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن و الحفاظ علي البيئة و تقليل الانبعاثات الكربونية و تحقيق الأمن المائي و الغذائي مما يحقق الاستقرار و السلام داخل الدولة الواحدة و بين كافة الأمم.

ظهور اقتصاديات مستقبلية جديدة تعززها مقومات مصر وتزيد من فرص الحد من المخاطر والأزمات:

- و في ظل الجهود المبذولة و السعي الدائم للحكومات و الباحثين و قادة العالم و تماشيا مع مجريات و تغيرات العالم المتسارع التي نشهدها اليوم من تحديات و أزمات ، فلابد من تطوير و تحديث مستمر للتوجهات والنظريات و الممارسات التي يتبناها أطراف المصلحة لمواكبة تلك الأحداث و الخروج بأقل الخسائر و تحقيق أقصي مكاسب ممكنة، لذا فإن العمل علي تحقيق التنمية المستدامة و العادلة من خلال معطيات معادلة اليوم و التكنولوجيات و الأساليب المبتكرة المتاحة فيمكن تعظيم النتائج المرغوبة من خلال دمج مبادئ عدة اقتصادات من اقتصادات المستقبل المطروحة علي طاولة البحث و التطوير وفقا لمقومات و تحديات كل دولة و اقتصادها. و في حالة مصر، فإن مصر تمتلك من الموارد و القدرات ما يمكنها من رسم ملامح اقتصاد منتج و تنافسي و احتوائي من الدرجة الأولي من خلال تحقيق التكامل بين الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الأورجواني و الاقتصاد الأزرق بدمج مبادئهم و

الاستفادة من خصائص كلا منهم.

- فبنظرة سريعة علي مقومات مصر الثقافية و هويتها و تاريخها الحضاري، بالإضافة إلي ما يمتلكه العديد من سكانها المحليين بعدد من الأقاليم و المناطق الجغرافية القادرة علي إنتاج مشغولات و حرف يدوية وممارسات و أحداث ثقافية ،فإنه لا يمكن ألا نستغل الاستثمار في الاقتصاد الأورجواني أو البنفسجي و الذي يربط البعد الثقافي بالاقتصاد و يرتكز علي تثمين العائد الثقافي للسلع و الخدمات و يرتبط بالحيوية الثقافية للأقاليم و يشمل قطاعات مختلفة. فيستطيع الاقتصاد الأورجواني أن يساهم بقوة في تحقيق التنمية المستدامة و إحداث تنمية مجتمعية و رقي بالمستوي المعيشي للمجتمعات المحلية و التي هي ركيزة تحقيق الاستدامة.

- وبنظرة أخري نحو هبة مصر الجغرافية و ماتظفر به من مسطحات مائية متنوعة و ما قد تولده تلك الموارد من ثورات تسهم بفعالية في تقديم حلول لتحديات اقتصادية و اجتماعية في حال إن تم التعامل معها بمراعاة أبعاد الاستدامة البيئية، فيمكننا أن نستنتج أن مصر قد تصل بخطوات جادة نحو الاقتصاد الأزرق لتسريع عجلة التنمية المستدامة و العادلة علي سبيل المثال بتهيئة البيئة للحفاظ و تنمية الثروات السمكية و الحيوانية تحت المياه و التي بدورها سوف تؤثر بشكل ملحوظ علي توفير الأمن الغذائي و توفير فرص عمل و الحد من الفقر و البطالة و هو ما بدأت به الحكومة المصرية بالفعل من مزارع للاستزراع السمكي و حماية المسطحات المائية المصرية و الاستثمار بها فمثلا تنمية المجر الملاحي قناة السويس و قطاع الشحن العالمي و الإقليمي مما يحقق نمو اقتصادي و غيرها من الأنشطة المرتبطة بالمجاري المائية العذبة و المالحة بمصر.

- و بمواكبة ما يدور بالعالم و ما يشغل مراكز الفكر من دراسات المستقبل و الاستفادة من الرؤي المطروحة لرسم رؤية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة متوائمة مع التحديات و المقومات الموجودة، فقد تناول تقرير الاحتمالات المستقبلية 2020 و عدة تقارير مشابهة مجموعة من التوجهات الهامة المشتركة لتبني استراتيجيات حديثة و مبتكرة للإسراع من عملية التحول في طبيعة السياسات و الأسواق لملائمة الواقع الجديد الذي نعيشه و لكي تتمكن الحكومات و نماذج الأعمال و المجتمعات من تلبية احتياجاتهم و مواجهة التحديات و المخاطر المستقبلية و المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.

- و قد تتضمن هذه التوجهات علي فرص مميزة للنمو و الاسثمار و التطور لكافة الأطراف المعنية خاصة الحكومة و قطاع الأعمال و أيضا المبتكرين و رواد الأعمال و تتيح القرصة لتحسين مستويات المعيشة و بيئة أعمال أفضل. فمثلا قد استعرض تقرير الاحتمالات المستقبلية 2020 عدة اقتصادات و توجهات رائدة ومن التوقع أن تقود اقتصاد المستقبل و مستقبل التنمية في العالم و بخاصة الدول التي سوف تتمكن من خلق المزيج المثالي لها وهي:

- اقتصاد البيانات و الذي يعتمد علي الحوسبة و الذكاء الاصطناعي في التشغيل و تقديم الخدمات و خلق نماذج أعمال تقوم بالكامل علي هذه الفكرة و الاعتماد علي الأجهزة بدلا من الانسان.
- اقتصاد الرفاه و الذي يعتمد علي الاستثمار في العنصر البشري و الاهتمام بالصحة الجسدية و العقلية للأفراد.
- اقتصاد الصافي الصفري؛ يعتمد علي تقليل الانبعاثات الكربونية و زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة و المركبات الكهربائية لمواجهة الطلب علي الوقود.
- الاقتصاد الدائري الذي يعتمد علي تقليل الفائض و الاستغلال الأمثل للموارد و تطوير سلاسل الامداد.
- اقتصاد النمو البيولوجي و تطور التعامل مع النباتات و العلوم البيولوجية لحماية الحياة علي الكوكب و تطوير علم الزراعة و التعامل مع الموارد الطبيعية.
- و أخيرا اقتصاد التجربة و الذي يشجع ثقافة الواقع الافتراضي في الخدمات و الاستهلاك بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد و الذي سيتيح العديد من الفرص خاصة في مجال مثل السياحة.

وهذه التوجهات تحتوي علي العديد من الفرص الواعد للعديد من القطاعات في مصر و خلق اقتصاديات جديدة قادرة علي فتح أسواق جديدة و توفير فرص عمل و حياة أفضل في ظل متغيرات العصر و تحدياته الكبيرة، و أري انه منها ما يناسب تطبيقه علي المدي القصير و منها ما يناسب تطبيقه المدي البعيد وفقا لجاهزية البنية الحتية و التكنولوجية و ثقافة الأفراد و المناخ اللازم لنموها. فمثلا اقتصاد الرفاه المتعلق بالاستثمار في العنصر البشري و الاقتصاد الدائري فكل منهم يمكن تعزيز في الفترة الحالية خاصتا و ان مصر قد اتخذت خطوات بالفعل في كل منهما فهي بالجاهزية الكافية للبناء علي ذلك و الانطلاق إلي أبعد من النقطة الحالية. و اقتصاد التجربة قد يكون فرصة هائلة لاستغلال ما تتمتع به مصر من مقومات ثقافية و تاريخية هائلة. اما عن اقتصاد المعرفة أو البيانات فهو الأكثر احتياجا لتوفير الجد و الموارد حيث يعتبر هو القاعدة الأساسية لاقتصاديات المستقبل.

<u>قد تختلف النظرة إلي التحديات و المعوقات التي تواجه عملية توطين و دمج أهداف و مبادئ التنمية المستدامة و تحويلها إلي ممارسات، وتستنتج الباحثة مجموعة من التحديات التي يمكن أن تواجه الحكومات فيما يلي ؛</u>

1. قابلية تنفيذ الإطار العالمى العام لأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع

النطاق الواسع للأهداف و الغايات التي اقترحتها الأمم المتحدةعام 2015 يعد عائق حيث أن العديد منها لا يمكن قياسها بسهولة. الأمر الذى يجعل هناك صعوبة من الحكومات لبناء نماذج واضحة تلبى الواقع المحلى و وضع موشرات للقياس حتى تتم المسالة للحكومات المحلية.

2. ثانيا : توافر البيانات و إتاحتها

يعتبر عنصر تداول البيانات و المعلومات و إتاحتها أكبر تحدى يواجه الحكومات من أجل إعداد الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالمستوى المحلى. حيث تفتقد معظم المعلومات إلى الدقة و عدم التحديث المستمر مما يفقد تلك الخطط مصداقيتها و واقعيتها لأنه بإختصار كيف ستخطط للمستقبل و انت لاترى الواقع بوضوح و شفافية.

3. ثالثا:التحول من المركزية إلي اللامركزية

أساس عملية التوطين هو قدرة الدول على التحول من المركزية إلى الامركزية فى الإدارة و تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة التى تتيح الفرصة لجميع الأطراف المعنية على المشاركة و المسالءلة. و لكن عندما تبدأ الحكومات فى تبيطق تلك القواعد من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة تصطدم بموروث فكرى خاصة فى الإدارات المحلية قد يعيق إتمام عملية التوطين و لذلك تعتبر الحكومات المحلية عامل حاسم في تحويل أجندة 2030 من رؤية عالمية إلى واقع محلي.

4. رابعا: الوعي المجتمعي بأهمية التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر

نقص الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة و تأثيرها علي حياة و مستقبل المجتمعات، حيث أن بناء إجماع وطني و تفعيل دور كافة الأطراف المعنية كشركاء للتنمية و تبني الأفراد لتلك الممارسات من أهم التحديات التي تعوق دون تحقيقها و الإسراع منها.

5. خامسا : التمويل المستدام

مصادر التمويل و تنوعها من أهم عوامل تحقيق التنمية، لذلك يتسبب قلة التمويل و محدودية مصادره فى توقف المشروعات التنموية و بالتالى ينعكس على استدامتها و تحقيق توطين لأهداف التنمية المستدامة، لذلك فإن الشراكات الإنمائية مع الجهات المانحة و المؤسسات المهتمة والاعتماد على مصادر للتمويل مبتكرة بعيدة عن الاستثمارات الأجنبية أو التمويل من موازنة الدولة، حيث يجب اللجوء إلى السندات الخضراء و الصكوك الاسلامية و التمويل الأخضر و تحفيز القطاع غير الرسمى للانضمام إلى القطاع الرسمى فى اقتصاد الدولة أصبح ضرورة ملحة.

حيث أنه بدأت كافة الدول علي اتخاذ خطوات لمواجهة أهم قضية تترأس أجندة المجتمع الدولي في يومنا هذا وهي التغير المناخي الذي أدي إلي آثار بيئية هائلة انعكست علي الاقتصاد والمجتمعات المحلية أيضا. وهنا نذكر مجموعة لبعض البرامج والمشروعات الخضراء قامت بها عدد من الدول في نماذج تعد ناجحة حتي الآن في تلك المواجهة. فمع درجات الحرارة المرتفعة ، وارتفاع مستوى البحار ، والعواصف الشديدة ، والمزيد من الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها ، والمزيد من المحيطات الحمضية. لحسن الحظ ، فهناك العديد من النقاط المضيئة حيث بدأت بالفعل جهود التكيف.

- حاجز التايمز

يعتبر حاجز التايمز في المملكة المتحدة مثالًا بارزًا لبناء القوة والمرونة في مواجهة عدم اليقين. من خلال صد هبوب العواصف والمد والجزر ، تساعد في حماية 1.3 مليون شخص ، و 275 مليار جنيه إسترليني في الممتلكات والبنية التحتية ، والأماكن ذات القيمة التاريخية والثقافية العالية من الفيضانات. عندما تم افتتاحه في عام 1982 ، كان لجدار التايمز عمر تصميمي حتى

عام 2030. ومع ذلك ، تظهر الدراسات أنه بناءً على التوقعات الحالية لارتفاع مستوى سطح البحر والقدرة على رفع السدود ، يمكنه الآن حماية لندن حتى عام 2070.

- برنامج تمويل مخاطر الكوارث في إفريقيا (ADRiFi)، الذي يتيح للبلدان الأفريقية إمكانية الوصول إلى حلول قائمة على السوق لتحويل بعض مخاطر المناخ والاستفادة من تعويضات في حالة وقوع كارثة. يدعم البرنامج تمويل المرحلة المبكرة الذي يمكن أن يكون الدافع الذي يدفع البلدان إلى تمويل أقساط التأمين من ميزانياتها الخاصة.
يكمل هذا الدعم دعم بناء القدرات الذي يوفره تأمين القدرة على مواجهة المخاطر في إفريقيا (ARC) للبلدان الأفريقية لمساعدتها على فهم مخاطر الكوارث بشكل أفضل وإنشاء آليات التمويل المناسبة لكل طبقة من مستويات المخاطر. ستعد هذه البلدان الأفريقية للتعامل على أفضل وجه مع أحداث الكوارث المناخية عند حدوثها.
- تستخدم الصين عملية علمية صارمة لتحديد المجالات ذات الأولوية للحفاظ على التنوع البيولوجي ، وإدارة خدمات النظام الإيكولوجي ، والحد من مخاطر الكوارث. سيتم وضع حوالي ربع مساحة البلاد تحت درجة عالية من الحماية لبناء قدرة الأصول الطبيعية الحيوية على الصمود.
- حددت المكسيك احتياطيات المياه وخصصتها في أكثر من ثلث أحواض أنهارها ، تغطي ما يقرب من 50 مليون هكتار. مزيج من المناطق المحمية والأراضي الرطبة ، يمكن أن تساعد هذه الاحتياطيات في الحفاظ على التدفقات الكافية في اتجاه مجرى النهر وحماية إمدادات المياه لـ 45 مليون شخص في مناخ متغير.
- تطبق مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ، بتمويل تحفيزي من مرفق البيئة العالمية ، نهج المناظر الطبيعية لتحسين الإدارة المستدامة للأراضي والمياه – مثل استعادة 15 مليون هكتار في إثيوبيا وزراعة 11.4 مليون شجرة في السنغال – عبر 21 دولة أفريقية.
- مشاركة المجتمع في إندونيسيا

حيث يتيح التخطيط التشاركي (الذي يشمل المجتمعات المحلية في عملية التخطيط واتخاذ القرار) تطوير أهداف مشتركة وتنسيق العمل والبناء على المعارف التقليدية والمحلية.وخير مثال على ذلك يحدث على ساحل شمال جاوة بإندونيسيا. في منطقة ديماك ، من خلال التخطيط والعمل معًا ، استعادت مجموعات متنوعة حزامًا بطول 20 كيلومترًا من غابات المانغروف الساحلية ، وأدخلت تربية الأحياء المائية المستدامة ، وقللت من استخراج المياه الجوفية. أدت الحماية الناتجة من الفيضانات الساحلية وتحسين إنتاجية تربية الأحياء المائية إلى زيادة القدرة على الصمود لدى 70.000 شخص ، مع تخزين الكربون الإضافي ، والتنوع البيولوجي ، وفوائد مصايد الأسماك.

- "غرفة للنهر" في هولندا

بدلاً من بناء سدود أعلى وأعلى ، تبنت هولندا استراتيجية "مساحة للنهر" ، التي تأسست على مبادئ سلامة المياه والجودة المكانية. الفكرة هي العيش مع الماء بدلاً من محاربته: الإستراتيجية تمنح الماء مساحة أكبر للانتشار عند حدوث الفيضانات ، مما يقلل من الأضرار والخسائر في الأرواح. قامت الدولة بتحريك السدود إلى الداخل ، وتوسيع الأنهار ، ورفع الجسور ، وحفر قنوات الفيضانات ، وإضافة مناطق مستجمعات الأنهار. كما تم إنشاء حدائق جديدة

وبنية تحتية عامة ومساحات ترفيهية. الآن يمكن لنهر الراين أن يحمل بأمان 1000 متر مكعب من المياه في الثانية أكثر مما كان يحمله من قبل.

وتسير مصر أيضا بخطى سريعة نحو التكيف مع متطلبات سلامة البيئة والحفاظ على المناخ والتحول نحو الاقتصاد الأخضر فى ظل المخاطر المتزايدة التى تهدد كوكب الأرض وتتكاتف جهود الدول للعمل على مواجهتها، وجاءت مشاركة مصر الفاعلة فى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26» بمدينة جلاسجو الاسكتلندية اكتوبر 2021 ،لتلقى الضوء على وعى الدولة الكامل بهذه القضية وتوجهها الإستراتيجى للحفاظ على البيئة من خلال إطلاق الإستراتيجية المصرية لتغير المناخ 2050 وكذلك التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة كأحد مستهدفات رؤية مصر 2030.
تبذل مصر جهودا كبيرة فى مجالات مكافحة التغير المناخي والاحترار العالمي، منها على سبيل المثال جهود تحويل السيارات للغاز الطبيعى الاقل انبعاثات من البنزين، وكذلك تجارب رائدة فى الطاقة المتجددة من الشمس والرياح، واقامة مشروع بنبان للطاقة الشمسية ، كما أن المصانع الحربية لدينا تنتج خلايا تحويل الطاقة الشمسية لأنها مرتفعة التكلفة جدا عند استيرادها، ويمكنها تصدير هذه التجارب والمشروعات لدول أفريقيا، كما تنتج مصر السيارة الكهربية، التى لن تحتاج لوقود أحفوري ويمكنها أيضا تصديرها لدول افريقيا، وطلبت مصر استضافة مؤتمر التغير المناخي سنة ٢٠٢٢.

تعاظم دور مصر المحوري في مكافحة التغيرات المناخية بالنسبة للقارة الإفريقية بالمبادرتين التي اطلقهما الرئيس السيسي في القمة العالمية رقم 21 للمناخ عام 2015 التي عقدت في باريس.

المبادرة الأولي المبادرة الأفريقية للتكيف مع التغير المناخي والمبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة، والتي اشتملت على قطاعات الزراعة والري والموارد المائية والسياحة والصناعة وكافة المجالات التي يحدث فيها تخريب للآثار المعاكسة لتغير المناخ.
أما المبادرة الثانية، فالطاقة الجديدة والمتجددة لا يصدر عنها أي انبعاثات للهواء من ملوثات أو احتباس حراري وهو شق من المشروعات يكافح التغيير المناخي من الجذور أي أنه يكافحه بمنع إنتاج غازات احتباس حراري من أصلها وكانت هذه المبادرة تشتمل على إنشاء محطات كهرباء الخلايا الشمسية الفوتوفولتية بقدرات اجمالية 10 ألاف ميجاوات حتى عام 2020، وقد تحقق ذلك في أكثر من دولة افريقية حوالي 5 دول حتى عام 2020 بناءا على مبادرة رئيس الجمهورية في قمة المناخ في باريس عام 2015 من حوض النيل، وتم انشاء بها عدة محطات من الخلايا سالفة الذكر، على ان تزاد عام 2030 الى 300 ألف ميجا وات طاقة شمسية فوتوفولتية.

حيث تتكثف الرؤية المصرية المتعلقة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر في جميع المشروعات التى تنفذها الدولة مثل الطرق والطاقة والطاقة المتجددة والمخلفات الصلبة والصرف الصحى هى مشروعات قومية وثيقة الصلة بالتكيف والتعامل مع التغيرات المناخية.

مقترحات البحث

وقد تساهم تلك الخطوات و الاجراءات التالية و المستقاة من الملاحظة و البحث في توطين و تحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر؛

1. **رفع وعى كافة الأطراف المعنية لتبنى تلك الخطط و دمجها فى خططهم التنفيذية:** من خلال توعية و إشراك أصحاب المصلحة في عملية دمج و توطين الأهداف بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس المحلية والقيام بدورها في التنفيذ. و ينبغي أن تهدف أنشطة التوعية إلى زيادة مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز إحساسهم بملكيتهم و تأثيرهم في أجندة خطة التنمية ومشاركتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبني الممارسات الخضراء التي تعزز الاستدامة البيئية على المستوى المحلي.
2. **تطبيق قواعد الحوكمة و الإدارة الامركزية و وضع آليات واضحة للمساءلة و دمج المحليات و الأطراف المعنية فى عملية صنع القرار:** حيث أنها منصوص عليها صراحة في الهدف 16 بشأن بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. إنه لا يتطلب فقط وجود مؤسسات شفافة وأكثر شمولاً ، بل يتطلب أيضًا التزامًا قويًا للحد من جميع أشكال الفساد ، وصولًا إلى المستوى المحلي.
3. **تعزيز مشاركة الإدارات المحلية في عملية المراقبة و التقييم الوطنية:** تفتقر العديد منها إلى آليات مناسبة لجمع المعلومات والبيانات على المستوى الإقليمي (بالمدن والأحياء و الأقاليم) ، وغالباً ما تكون مجموعات البيانات المحلية غير متسقة مع أنظمة جمع البيانات الوطنية. ومع ذلك ، هناك أمثلة على المدن والمناطق التي أنشأت مؤسساتها الإحصائية الخاصة لاستكمال خدمات التخطيط. وفي إطار وضع مؤشرات لقياس الأدء و تطبيق معايير المتابعة و التقييم المستمر ينبغي:
   - وضع مجموعة من المؤشرات المحلية الخاصة بكل منطقة.
   - التأكد من أن المعلومات التي تجمعها الادارات و الحكومات المحلية تستخدم في المراقبة الوطنية وإعداد التقارير.
   - تمكين مشاركة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في مراجعة الخطط الوطنية.
   - التأكد من الاعتراف بالإنجازات المحلية وجزء من التقارير المرحلية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.
   - تحقيق التكامل و توحيد الجهود بين مختلف المستويات وأصحاب المصلحة لتعزيز خطط التحول والعمل على المستوى المحلي.
4. **خلق البيئة المواتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة تتضمن ما يلي:**
   - بيئة تشريعية ومستوى من اللامركزية يعترف بالحكومات المحلية كمستوى مستقل للحكومة.
   - سياسات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات الخضراء و تبني مبادئ الصيرفة الخضراء و المسئولة.
   - الاعتراف بضرورة إجراء تحويلات مالية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية من أجل تصحيح الاختلالات بين المهام الموكلة إليها ومواردها المحدودة.

- تمكين الحكومات المحلية بالسلطة القانونية لتحديد الضرائب الخاصة بها ، بهدف التنفيذ الفعال لمسارات التنمية المحددة محليًا وضمان المساءلة أمام المجتمعات المحلية.
- بناء قدرات الحكومات المحلية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

5. **تعبئة الموارد المحلية و بناء قدرات لقيادة فعالة وسريعة التجاوب.**
6. **تعزيز مبدأ الشراكات الفعالة.**

حيث أهمية مشاركة اصحاب المصلحة فى تنفيذ كل الخطوات و تحديد دور واضح لكل طرف يقوم به.

التوصيات:

لذا ومن خلال البحث السابق اتضح لنا مدي أهمية اتخاذ الاقتصاد الأخضر كوسيلة أساسية في تحقيق تنمية مستدامة وكمنهجية في الحد من العديد من المخاطر والأزمات المستقبلية واستغلال فرص سانحة قد تساعد في بناء اقتصادات مستقبلية تعوض الخسائر الناجمة عن الأزمات المتكررة الاجتماعية منها والاقتصادية، وللنجاح في ذلك لابد من الآتي؛

- خلق آلية لتتبع حركة المجتمع كافة الأطراف المعنية في خطط التحول ومسيرة التنمية ومدي فعاليتهم واستجابتهم لتلك الخطط.
- تحديد دور واضح وفعال لكل من الأطراف المعنية وإشاراكهم في وضع الخطط.
- توفير قنوات اتصال وتدريب لتوضيح وتسهيل مفاهيم وممارسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر للأطراف المعنية.
- الاتفاق علي خطوط عريضة واستراتيجيات أساسية لتطبيق التحول بشكل ممنهج وتوحيد الجهود للوصول إلي أفضل نتيجة ممكنة بأسرع وقت.
- زيادة الوعي بمفاهيم التكيف لزيادة فعالية مواجهة آثار التغير المناخي وخاصتا من قبل القطاع الخاص الذي لا يقل دوره تأثيرا عن دور الحكومات.
- تعبئة الموارد اللازمة لتركيز البحث والتطوير في مجالات استشراف المستقبل وخاصتا لتنمية العامل البشري وبناء اقتصادات مرنة وقادرة علي الصمود في ظل مواجهة التغيرات المفاجئة والمخاطر المستقبلية.
- الإسراع في محاولات تخضير القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة.
- إنشاء أسواق جديدة تعزز خطة الدولة للتحول الأخضر واقتصاد المعرفة من أجل تحقيق نمو مستدام ينعكس على الوضع الاقتصادى و الاجتماعى و يحافظ على الأبعاد البيئية.

خاتمة

في ظل الجهود الوطنية التي تقوم بها الحكومة المصرية وشركاء التنمية تحت توجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي لمنح أولوية لمشروعات وبرامج التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ودعم ملف العمل المناخي، وتعزيز الشراكات الإنمائية مع القطاع الخاص والمؤسسات التنموية الدولية والإقليمية لتحقيق نمو أخضر ومستدام، وفي إطار استعدادات مصر لإستضافة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التابع للأمم المتحدة – COP27 هذا العام، واستكمالا لما اتخذته مصر من خطوات جادة تجاه التحول نحو الاقتصاد الأخضرعلي مدار الثماني سنوات الماضية، وإطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر، وزيادة نسبة الاستثمارات الخضراء بالموازنة العامة، وطرح السندات الخضراء كأول دولة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالإضافة إلي التوسع في الشراكات التنموية ودمج معايير الاستدامة البيئية وتنفيذ العديد من المشروعات في مجالات التنمية الاقتصادية الخضراء مثل الطاقة والنقل والمدن المستدامة وإعادة التدوير والانتاج الصناعي الأنظف وغيرها من الاجراءات التي تستهدف تقليل الانبعاثات الكربونية وخفض معدلات التلوث لتوفير بيئة صحية ومستدامة للموطنين والحد من الفقر ومواجهة آثار التغير المناخي.

فهناك حاجة لرسم خارطة طريق لكل طرف من الأطراف المعنية السابق ذكرهم خلال الدراسة وبالأخض رؤية مجتمع الأعمال في مصر تجاه قضايا المناخ والتكيف في ظل التحديات المحلية والعالمية ورؤية مصر 2030، وإبراز مجهودات القطاع الخاص ومحاولاته الجادة لتبني الممارسات المستدامة وخفض الانبعاثات وترشيد استهلاك الموارد وتحسين عمليات التصنيع، فضلا عن رسم خارطة طريق لمؤسسات الأعمال والشركات لدعم الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر وتوحيد الجهود وتحقيق أفضل النتائج للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

كما أنه لابد من تناول دور المجتمع المدني في تحقيق تلك الخطط والحفاظ علي البيئة، والتركيز علي نشر الوعي وترسيخ مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتعظيم الاستفادة من التمويل المناخي، وفرص الاستثمار المستدام وقياس العوائد الاجتماعية والبيئية،بالإضافة إلي تسليط الضوء علي الصيرافة الخضراء، وعرض القطاع المالى لخدماته الماليه و تمويل المشروعات الخضراء، وآليات تطور إدارة المخاطر والتغير المناخي، ملامح فرص العمل جراء التحول الأخضر.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية إتاحة الفرصة أمام أصحاب الأفكار المبتكرة ورواد الأعمال لاستعراض مشروعاتهم الخضراء و التكنولوجية لتبادل الخبراء وبناء الشراكات الفعالة والتواصل مع مؤسسات التمويل والاستفادة من حوافز ومبادرات الجهات الحكومية تجاه قضايا التغير المناخي والنمو الأخضر.

وفي خلاصة وبتطبيق علي الواقع المصري و ما تتخذه الحكومة من إجراءات و تحديثات و مجهودات ومشروعات قومية لتحقيق تنمية مستدامة و عادلة و التحول نحو الاقتصاد الأخضر و تحقيق الشمول المالي و تمكين الشباب و تحقيق الريادة المكانية و الاقليمية فيمكن البدأ من تحويل مفاهيم التنمية المستدامة إلى ثقافة عامة للأجيال القادمة و الاعتماد على نموذج الشراكات الفعالة لدمج الأطراف المعنية فى عملية التوطين.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبو السعد واخرون عام 2017،الاقتصاد الأخضر و أثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر، مصر،المركز الديمقراطي العربي
- مزريان واخرون عام 2017،أثر الاقتصاد الأخضر علي النمو و التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية،مجلد6، العدد
- خالد زكريا عام 2020، تعزيز سياسات توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، إصدار رقم 10
- بيانات من شركة سي اس ار ايجيبت: شركة متخصصة في نشر الوعي بالمسئولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة وتوحيد الجهود بين الأطراف المعنية بالمنظومة التنموية في مصر
- تقرير الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر : المبادئ والفروض والتحديات في المنطقة العربية ،استعراض الانتاجية وانشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Athors, T. Lanshina, V. Barinova, A. Loginova, E. Lavrovsky, I. Ponedelnik, April 2019, Article "Localizing and Achieving the Sustainable Development Goals at the National Level: Cases of Leadership"
- The Global Taskforce of local and regional governments report,"ROADMAP FOR LOCALIZING THE SDGs: IMPLEMENTATION AND MONITORING AT SUBNATIONAL LEVEL",2016, gtf2016.org
- Future Possibilities Report 2020
- Future State 2030 Report
- Patole, Manohar, Brookly,study" Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018
- Paula Lucci,"localizing the Post-2015 agenda:What does it mean in practice?",2015
- Preston Auditorium, Article entitled" Localizing the Implementation of the SDG" , World Bank Group MC Building, Posted on October 12, 2017
- World Bank 2016. "World Development Indicators" Accessed March 2018.
- World Bank 2015. "Maintaining High Growth: Cambodian Economic Update". Accessed March 2018.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- موقع وزارة البيئة المصرية
- موقع الأمم المتحدة للبيئة
- استراتجية التنمية المستدامة..رؤية مصر 2030, الهيئة العامة للاستعلامات
- https://www.dostor.org/3597737
- https://gca.org/12-great-examples-of-how-countries-are-adapting-to-climate-change

ملخص البحث باللغة العربية

يتناول البحث عدد من النقاط الهامة مثل مفاهيم التوطين والاقتصاد الأخضر، وأهمية التحول من أنماط التنمية التقليدية إلي أنماط أكثر إستدامة وتأثير تبني استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر علي تنافسية الدولة وقدرتها علي مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ، بالإضافة إلي ظاهرة التغير المناخي وخطوات مصر الجادة في التكيف كوسيلة لتعزيز التحول الأخضر والحد من تلك المخاطر والآثار الناجمة عنها، واستعراض تجارب لبعض الدول ونظرة علي فرص الاستثمار الممكنة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الحيوية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وخضراء.

ثم يتناول دراسة حالة لملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر كمنصة تفاعلية تجمع الأطراف المعنية بالتنمية واستراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الاقليمية والدولية بالإضافة إلي المجتمع المدني والباحثين والمهتمين بالعمل التنموي.

وفي إطار استعدادات مصر لإستضافة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التابع للأمم المتحدة – COP27 هذا العام، تعني هذه الدراسة من خلال البحث الوصفي التحليلي إلي الوصول لصورة تعكس الوضع الحالي ومدي استجابة الواقع المصري والأطراف المعنية لعملية التوطين والتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الإطلاع علي بعض الدراسات والمرجعيات الأدبية ودراسة حالة بالتطبيق علي ملتقي الاقتصاد الأخضر في مصر، حيث تأتى أهمية تلك الدراسة فى ظل ندرة الدراسات العلمية و وجود فجوة تطبيقية بين الواقع و ما يجب الإسراع للقيام به من التحول لتحقيق التعافي الأخضر، حيث يتزامن مع إعداد مصر لإطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر.

وتوصل البحث بالنظر إلي الواقع المصري أهمية توطين التمية المستدامة ورفع الوعي بمبادئ الاقتصاد الأخضر، وضرورة التوصل إلي آلية شاملة لتتبع حركة الأطراف المعنية بالسوق المصري في مسيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلي أهمية تركيز الجهود وتعبئة الموارد بمجال البحث واستشراف المستقبل واستغلال المقومات المحلية لإقتناص الفرص المتاحة باقتصاديات المستقبل كالاقتصاد الأخضر واقتصاد المعرفة وغيرها للحد من المخاطر والأزمات الحالية والمستقبلية.
و بالنظر إلي ما تتخذه الحكومة من خطوات ومشروعات لتحقيق تنمية مستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتكيف المناخي وتحقيق الشمول المالي وتمكين الشباب وتحقيق الريادة المكانية والاقليمية، فيمكن البدأ من تحويل مفاهيم التنمية المستدامة إلى ثقافة عامة للأجيال القادمة و الاعتماد على نموذج الشراكات الفعالة لدمج الأطراف المعنية فى عملية التوطين.

The Summary

The research tackles a number of important points such as the concepts of resettlement and the green economy, the importance of shifting from traditional development patterns to more sustainable patterns and the impact of adopting transformation strategies towards a green economy on the state's competitiveness and ability to face current and future challenges, in addition to the phenomenon of climate change and Egypt's serious steps in adaptation as a means To promote green transformation and reduce these risks and effects, review the experiences of some countries and look at possible investment opportunities for the transition towards a green economy in vital sectors in order to achieve sustainable and green development.

Then it showcase a case study by applying to the Green Economy Forum in Egypt as an interactive platform that brings together the parties concerned with development and strategies for transformation towards a green economy in Egypt from the government, the private sector, regional and international organizations, in addition to civil society, researchers and those interested in development work.

In the context of Egypt's preparations to host COP27 this year, this study, through descriptive analytical research, aims to reach a picture that reflects the current situation and the extent of the response of the Egyptian reality and the concerned parties to the process of settlement and transformation towards a green economy through Reviewing some studies and literary references and a case study applying to the green economy forum in Egypt, where the importance of this study comes in light of the scarcity of scientific studies and the existence of an application gap between reality and what must be done quickly from the transformation to achieve green recovery, as it coincides with Egypt's preparation to launch A national strategy for a green economy.

The research concluded by applying to the Egyptian reality the importance of settling sustainable development and raising awareness of the principles of the green economy, and the need to reach a comprehensive mechanism to track the movement of the parties concerned with the Egyptian market in the process of transformation towards a green economy. In addition to the importance of concentrating efforts and mobilizing resources in the field of research, foreseeing the future, and exploiting the local components to seize the opportunities available in future economies such as the green economy, the knowledge economy, and others, to reduce current and future risks and crises.

In view of the steps and projects taken by the government to achieve sustainable development, shift towards a green economy, climate adaptation, achieve financial inclusion, empower youth, and achieve spatial and regional leadership, it is possible to start transforming the concepts of sustainable development into a general culture for future generations and relying on the effective partnerships model to integrate the concerned parties in settlement process.